المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٠ يـونـيـو ١٩٨٨

قانون توظيف الاموال .. واستجابة الشركات القائمة

الحمدلله ان القانون الخاص بالشركات العاملة فى مجال تلقى الاموال واستثمارها جاء محققا للاهداف النبيلة التى حرصت عليها حكومة الدكتور عاطف صدقى . من تامين مناخ الاستثمار وتوفير الضمانات للمستثمرين . وتنظيم العلاقات المالية والاقتصادية بين الافراد والشركات بما يخدم مصالح جميع الاطراف . والحمدلله ان مختلف الاتجاهات من المعارضه والاغلبيه بمجلس الشعب اجمعوا على الموافقة على القانون والحمدلله ان هناك بوادر طيبة من شركات توظيف الاموال القائمة تؤكد استعدادها لتوفيق اوضاعها والاستمرار فى اداء دورها فى خدمة المودعين والاقتصاد القومى داخل الاطار القانونى السليم . وهذا مانتمناه جميعا .

ولقد ابلغت الحكومة بحق انه لا صحة لما تردد من انها ضد هذه الشركات . كما ان القانون ليس لمحاربة الشركات القائمة بل انه جاء بهدف التنظيم ولضمان استمرار الشركات على اسس سليمة والحفاظ على اموال المودعين .

والقانون الجديد ليس من اجل الشركات القائمة فحسب . بل انه ينظم قيام شركات جديدة لاستثمار مدخرات المواطنين بالاسلوب والضوابط التى ينص عليها ..

والقانون تمت مناقشته قبل احالته لمجلس الشعب على مستوى القيادة السياسية وشارك فى وضعه خبراء الاقتصاد والقانون . وراعى كافة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وراعى التدرج فى ترتيب اوضاع هذه الشركات . ولن تكون هناك رقابة من جانب الدولة . وهذا وضع طبيعى ومعمول به فى كافة دول العالم دون تدخل فى الادارة .

وقد اكد الدكتور عاطف صدقى بحق انه ليس هناك اية نية لهدم الشركات القائمة وان القانون بامر مايحظيها من امكانيات للعمل بحالق الحمية الكاملة لاموال المودعين . ويمنع اى تلاعب بهذه الاموال . ويشجع قيام شركات فى المستقبل تعمل فى حدود القانون الجديد من اجل استثمار مدخرات المصريين بما يخدم الاقتصاد القومى ومصالح المجتمع والمودعين . وهذا ما يتمناه الجميع .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية